قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٤

بشأن الموافقة على اتفاقية قرض تمويل ٨٠٪ من القيمة التقديرية لتطبيق معادلة تغيير الأسعار بالعقد رقم (١/مترو) الخاص بتنفيذ المرحلة الأولى لمترو الأنفاق (نفق السيدة زينب / ميدان رمسيس)

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على المادة ١٢١ من الدستور ؛

قـــرر :

(مادة وحيدة)

ووفق على اتفاقية القرض الموقعة بين الهيئة القومية للأنفاق ومجموعة البنوك الفرنسية (بنك كريدى ليونيه ـــ اتحاد البنوك العربية والفرنسية ـــ بنك الاتحاد الأوربى ـــ البنك الفرنسى للتجارة الخارجية) لتمويل ٨٠٪ من القيمة التقديرية لتطبيق معادلة تغيير الأسعار بالعقد رقم (١/مترو) الخاص بتنفيذ المرحلة الأولى لمترو أنفاق القاهرة الكبرى (نفق السيدة زينب / ميدان رمسيس) وذلك بشرط موافقة مجلس الشعب ؛

صدر برئاسة الجمهورية فى ١٢ جمادى الآخرة سنة ١٤٠٤ (١٥ مارس سنة ١٩٨٤)

حسنى مبارك

اتفاقية قرض

تمويل قيمة معادلة تغيير الأسعار

المتعلقة بالعقد رقم ١ / مترو

الخاص بتنفيذ المرحلة الأولى لمترو الأنفاق

(نفق السيدة زينب / ميدان رمسيس)

مع

مجموعة البنوك الفرنسية

تعديل هام

بناء على القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٨٣ بشأن إنشاء الهيئة القومية للأنفاق يصبح الطرف الأول (المقترض) الوارد بهذه الاتفاقية هو الهيئة القومية للأنفاق .

وعنوانها ٥٦ شارع الرياض — مدينة المهندسين — القاهرة — جمهورية مصر العربية وتكون جميع الالتزامات الخاصة بالمقترض تحت هذا المسمى بدلا من الهيئة القومية لسكك حديد مصر / الجهاز التنفيذى لمترو أنفاق القاهرة الكبرى .

اتفاق قرض

بين :

الهيئة القومية لسكك حديد مصر .

الجهاز التنفيذى لمترو أنفاق القاهرة الكبرى .

٥٦ شارع الرياض ـ مدينة المهندسين ـ القاهرة ـ جمهورية مصر العربية .

ويمثله :

ويشار إليه فيما بعد بالمقترض ـ طرف أول .

وبين كل من :

بنك كريدى ليونيه كمدير .

والكائن مركزه الرئيسى فى ١٩ بوليفارد دى ايتاليتز (٧٥٠٠٢) .

باريس ـ فرنسا .

ويمثله :

اتحاد البنوك العربية والفرنسية .

المركز الرئيسى ١٩٠ مقاطعة شارلز دى جالى ٩٢٥٢٣ نيولى سورسان .

سيدكس ـ فرنسا .

ويمثله :

بنك الاتحاد الأوروبى .

والكائن مركزه الرئيسى ٤ شارع جاليون (٧٥٠٠٢)

باريس ـ فرنسا .

ويمثله :

البنك الفرنسى للتجارة الخارجية .

والكائن مركزه الرئيسى ٢١ بوليفارد هاوسمان (١٥٠٠٩) .

باريس ـ فرنسا .

ويمثله :

ويشار اليهم فيما بعد مقرضون ـ طرف ثان

مقدمة

حيث إن :

١ ــ البروتوكول المالى (ويشار إليه فيما بعد بالبروتوكول) وقع فى ٢٠ يونيه ١٩٨٠ بين حكومة جمهورية مصر العربية وبين حكومة الجمهورية الفرنسية لتمويل ٨٥٠ مليون فرنك فرنسى لتوريد الخدمات والمعدات اللازمة لتنفيذ المرحلة الأولى من الخط الاقليمى الأول لمترو أنفاق القاهرة الكبرى .

٢ ــ العقد الموقع فى ٢٥ يونيه ١٩٨١ (ويشار إليه فيما بعد بالعقد) بين مجموعة الشركات الفرنسية تقودها شركة انترانفرا (ويشار إليها فيما بعد بالمورد) وبين الهيئة القومية لسكك حديد مصر (ويشار إليها فيما بعد بالمقترض) لتنفيذ المرحلة الأولى من الخط الإقليمى الأول لمترو أنفاق القاهرة الكبرى ــ المكون الأجنبى للعقد مبلغ ١١٠٧ مليون فرنك فرنسى .

٣ ــ اتفاق القرض الموقع بين المقرضين وبين البنك المركزى المصرى للقيام بضمان القروض الخاصة المتعلقة بالبروتوكول .

٤ ــ ملحق البروتوكول الموقع فى ٢٣ ديسمبر ١٩٨١ بزيادة قيمة التمويل المقدم لحكومة جمهورية مصر العربية من الحكومة الفرنسية لتوريد الخدمات والمعدات لتنفيذ المرحلة الأولى من الخط الاقليمى الأول لمترو أنفاق القاهرة الكبرى بمبلغ ١١٠٧ مليون فرنك فرنسى .

٥ ــ ويتكون التمويل عاليه كالآتى :

قروض من الخزانة الفرنسية بمبلغ إجمالى ٣٦٥٣١٠٠٠٠ فرنك فرنسى لتمويل الدفعات المقدمة بنسبة ٣٣ ٪ من المكون الأجنبى للعقد .

قروض تجارية بضمان الحكومة الفرنسية بمبلغ إجمالى ٧٤١٦٩٠٠٠٠ فرنك فرنسى لتمويل الجزء المتبقى بنسبة ٦٧ ٪ من المكون الأجنبى للعقد .

٦ — أيوم العقد بأسعار تم تسويتها كقاعدة واتفق على قبول دفع معادلة تغيير الأسعار طبقا للعقد كالآتى :

٢٠٪ تدفع بواسطة المقترض قبل استخدام نسبة ٨٠٪ الملحقة (الباقية) كتسهيلات مشترين .

٨٠٪ الرصيد المتبقى يدفع بواسطة تسهيلات مشترين تخضع لهذا الاتفاق .

والمقرضون يقرون بعلمهم بهذا الاتفاق وأنهم قد أخذوا علما بالتنفيذ كل فيما يخصه من مدفوعات حسب التعليمات الموضحة فيما بعد :

وهذا الاتفاق قد تقرر وتم الاتفاق على الاتى :

مادة ١ — فتح التسهيل :

(ا) المقرضون يمنحون المقترض تسهيل بحد أقصى ١٠٠ مليون فرنك فرنسى (مائة مليون فرنك فرنسى) لتمكينه من الدفع للمورد ٨٠ ٪ من قيمة معادلة تغيير الأسعار الخاصة بالمكون الأجنبى للعقد الممول من خلال البروتوكول بعد دفع ٢٠ ٪ بمعرفة المقترض قبل استخدام الـ ٨٠ ٪ الشهرية الباقية كتسهيلات مشترين .

(ب) لو ثبت عدم كفاية مبلغ التسهيل عن تغطية التكاليف الناشئة عن معادلة تغيير الأسعار المحددة فى العقد يتعهد المقرضون بزيادة التسهيل ليغطى ٨٠٪ من المبالغ المطلوبة لمعادلة تغيير الأسعار المذكورة وذلك من خلال ملحق أو عدة ملاحق توقع بينهم وبين المقترض وكل منها يستخدم بعد دفع الـ ٢٠ ٪ بواسطة المقترض .

القرض سوف يستخدم فقط لتمويل معادلة تغيير الأسعار بالفرنك الفرنسى المتعلقة بالخدمات والمعدات التى مصدرها فرنسا أو التى تنفذ فى مصر بواسطة المورد فى نطاق العقد .

ومع هذا فإن معادلة تغيير الأسعار المتعلقة بالخدمات والمعدات الأجنبية أى أنه سواء كانت خدمات ومعدات غير فرنسية أو غير مصرية يمكن تمويلها من خلال القرض بالشروط المحددة والمقبولة من السلطات الفرنسية وبشرط أن تكون الخدمات والمعدات الأجنبية يتم التعاقد عليها من الباطن وتنفذ تحت مسئولية المورد .

وعلاوة على ذلك فإن النولون البحرى والتأمين من أى نوع يتضمنها سعر العقد يمكن تمويلها من هذا القرض بشرط أن يكون النقل بموجب بوليصة شحن فرنسية معتمدة من السلطات الفرنسية المختصة وأن يشترك فى التأمين الشركات الفرنسية .

مادة ٢ — شروط مؤقتة — شروط يجب أن تستوفى بمعرفة المقترض قبل استخدام التسهيل :

قبل أن يكون التسهيل صالحا للاستخدام طبقا لشروط المادة (٣) الموضحة بعد فإن الشروط الآتية يجب استيفاؤها لإقناع المقرضين :

١ — وضع العقد موضع التنفيذ .

٢ — موافقة السلطات المختصة بجمهورية مصر العربية على تنفيذ العقد طبقا للقوانين المعمول بها فى مصر .

٣ — إرسال تفويض رسمى عن ممثلى المقترض لتوقيع الاتفاق وأن يتعهد بدفع عمولات الارتباط التى تستحق وإخطار المقرضين بأسماء ووظائف ونماذج التوقيعات للممثلين المعينين للمقترض لتوقيع كل التعهدات الناتجة عن الاتفاق وخصوصا الكمبيالات والخطاب المتضمن الفائدة المتعلقة بها طبقا للمادة الرابعة من هذا الاتفاق والمستندات المشار إليها بالجدول رقم (١) .

٤ — استلام المقرضين الرأى القانونى لمجلس الدولة يشهد بأن :

أن موافقة السلطات المصرية على هذا الاتفاق وعلى العقد قد تم الحصول عليها .

أن موافقة السلطات المصرية للمقترض وللضامن (عند الحاجة) تمكن المقترض أو الضامن من الحصول على تحويل الفرنكات الفرنسية المطلوبة للمدفوعات فى مواعيد الاستحقاق وفى حالة عدم الحصول عليها فيشهد مجلس الدولة بأن هذه الموافقة ليست مطلوبة .

أنه تم تسجيل هذا الاتفاق بالبنك المركزى المصرى .

أن ممثلى المقترض لهم حق التوقيع على هذا الاتفاق والدخول فى التعهدات التى تكون نتيجة لهذه التوقيعات وخصوصا إصدار الكمبيالات والخطاب المتضمن الفائدة الخاصة بها طبقا للمادة الرابعة من هذا الاتفاق .

أن التعهدات المقدمة من المقترض عن هذا الاتفاق خصوصا الواردة بالمادة (٨) من اتفاق التسهيل لاتتعارض مع السياسة العامة فى بلد المقترض وأن كل المتطلبات الإدارية فى بلد المقترض بخصوص التحويلات للخارج قد تم استيفاؤها .

أن التعهدات المقدمة من الضامن التى تحدد الضمان طبقا للمادة ١٥ من هذا الاتفاق لاتتعارض مع السياسة العامة للدولة .

٥ — تحويل الضمان للمقرضين هذا الضمان المقدم طبقا للمادة (١٥) من هذا الاتفاق يصدره البنك الأهلى المصرى المشار إليه هنا بالضامن .

٦ — إرسال المقترض إلى البنك الفرنسى للتجارة الخارجية خلال ٦٠ يوما من بدء سريان الاتفاق للكمبيالات المذكورة بالمادة (٤) من هذا الاتفاق مصحوبة بخطاب يتضمن الفائدة طبقا للنموذج الموضح بالجدول (٣) .

٧ — سداد الـ ٢٠ ٪ بواسطة المقترض قبل استخدام الـ ٨٠ ٪ الشهرية الباقية من تسهيلات المشترين المستحقة للمورد بذات المبالغ وفى التاريخ الذى ينص عليه العقد .

٨ — يتعهد المقترض باستيفاء الشروط المشار إليها فى الفقرات من ١ : ٦ وبند (٨) خلال ٦٠ يوما من بدء سريان الاتفاق .

بالإضافة إلى ذلك فإن المقرض ملتزم بوضع التسهيل موضع التنفيذ حتى يستوفى الآتى :

١ — إتمام الإجراءات النهائية لكل من المقرض والمورد بالنسبة لكوفاس .

٢ — قيام المورد بإخطار المقرض عند كل استخدام للتسهيل بقائمة يقر فيها أن قيمة المصاريف الأجنبية متضمنة فى الدفعة مصحوبة بتعهد المورد بتقديم المستندات المؤيدة عند أول طلب .

مادة ٣ — استخدام التسهيل — تعليمات المقترض غير القابلة للإلغاء :

على المقترض أن يعطى تعليمات غير قابلة للإلغاء للمقرض أن يدفع لحسابه وباسمه وبالنيابة عنه للمورد المبالغ المذكورة بالجدول (١) الموضح فيما بعد وذلك بشرط تقديم المستندات المطلوبة بهذا الجدول .

هذه المدفوعات ستتم بحد أقصى خلال ١٥ يوما من تاريخ تقديم المستندات المتفق عليها والمقبولة من المقرضين .

وتعليمات الدفع الحالية المبلغة بمعرفة المقترض بشأن الفائدة المفصلة المتفق عليها بين الاطراف تكون غير قابلة للإلغاء والمقرضون غير مسموح لهم أن يعدلوا هذه التعليمات غير القابلة للإلغاء إلا بناء على طلب المقترض وموافقة المورد وذلك بشرط موافقة السلطات الفرنسية على التعديل .

ومسئولية المقرض نحو فحص المستندات الموضحة فى جدول (١) ستكون للتأكد بأن المستندات مطابقة لشروط وقيود التسهيل وطبقا للقواعد المرعية والعملية فى الاعتمادات المستندية .

وسوف لا يسمح باستخدام القرض بعد ١٠ مارس ١٩٨٦ إلا بموافقة السلطات المصرية والفرنسية على التعديل بسبب تأخير التنفيذ وهذا التاريخ يسمى التاريخ المحدد لاستخدام القرض .

مادة ٤ — إعادة سداد التسهيل — الفوائد — الكمبيالات :

(١) إعادة سداد التسهيل :

المقرضون لهم الحق فى استرداد المبالغ التى قاموا بدفعها نيابة عن المقترض وفقا لشروط الاتفاق — فعلى المقترض أن يعيد سداد القرض على ٢٠ (عشرون) قسطا متساوية نصف سنوية ومتتابعة يستحق القسط الأول منها بعد ٦ شهور من الاستلام الابتدائى للمرحلة الأولى من مترو القاهرة أو عند آخر ستة شهور بعد ١٠ نوفمبر ١٩٨٥ أو بموافقة السلطات المصرية والفرنسية على التعديل فى تأخير تاريخ التنفيذ وهذا التاريخ الأخير يسمى فى هذا الاتفاق بآخر موعد .

ولأغراض المحاسبة فإن القرض يقسم إلى فترتين :

الفترة التمهيدية : من تاريخ الاستخدام الأول للقرض وحتى الاستلام الابتدائى على أن يكون آخر موعد ١٠ نوفمبر ١٩٨٥

فترة السداد : من نهاية الفترة التمهيدية الموضحة عاليه حتى التسديد الكامل للتسهيل .

يقوم المقترض بتحرير مجموعة الكمبيالات لإعادة سداد التسهيل وتستحق عند نهاية كل ٦ شهور ويتم إرسالها إلى البنك الفرنسى للتجارة الخارجية خلال ٦٠ يوما من بدء سريان هذا الاتفاق رفق خطاب يشمل الفائدة المفصلة المتفق عليها وسوف يتم سحبها طبقا للجدول (٣) الموضح فيما بعد .

وهذه الكمبيالات سوف يوضح عليها P1 إلى P20 وتحرر كالآتى :

١٤ كمبيالة الأولى تحرر لأمر بنك كريدى ليونيه .

٦ (ستة كمبيالات) التالية تحرر لأمر البنك الفرنسى للتجارة الخارجية .

هذه الكمبيالات سوف تحرر بدون قيم أو تواريخ استحقاقات وعند آخر استخدام للقرض عندما يعرف تاريخ بداية فترة السداد على ألا يتعدى ذلك التاريخ المحدد للإستخدام ، يقوم البنك الفرنسى للتجارة الخارجية بالآتى :

تحرير تواريخ الاستحقاق للكمبيالات طبقا للمستندات المؤيدة للاستلام الابتدائى إذا كان ذلك التاريخ سابقا لتاريخ آخر موعد أو فى تاريخ التوقف فى الحالة العكسية .

يقوم بتدوين المبالغ على الكمبيالات طبقا لمجموع المدفوعات التى قام بها المقرضون .

يقوم بتحويل الكمبيالات للمقرضين .

بالإضافة إلى أنه إذا ما أصبح قابلا للسداد مقدما قبل تحويل الكمبيالات للمقرضين فإنه بموجب طلب طبقا للبند (١٢) الموضح فيما بعد فإن البنك الفرنسى للتجارة الخارجية سيقوم بتحويل الكمبيالات للمقرضين عند أول طلب منهم وذلك بعد تدوين المبالغ على المستندات طبقا للمدفوعات التى قام بها المقرضون حتى التاريخ الذى أصبح فيه القرض قابلا للسداد المقدم وفى تواريخ الاستحقاق الموضحة عند الاطلاع .

(ب) الفائدة :

الفائدة تكون قابلة للدفع على المسحوبات التى تمت بمعرفة المقترض بمعدل ٨٪ (ثمانية فى المائة) سنويا ، وهذا المعدل يشمل زيادة ٥٠ر٠٪ سنويا ترجع إلى قسط التأمين على القرض .

والفائدة سيتم حسابها وفقا للأساس المعمول به فى البنك أى عن كل يوم فعلى يمر من الفترة مقسوما على ٣٦٠ للمبالغ المستحقة على المقترض من لحظة بداية تاريخ إتمام السحب الأول ويتم دفعها بأثر رجعى لكل ستة شهور وبالشروط الآتية :

١ — الفترة التمهيدية :

الفائدة المستحقة خلالها سوف لا تدرج فى الكمبيالات ولكن يتم تجميع تواريخ الاستحقاق معالدفع الفوائد فإن الفترة التمهيدية سوف يتم تقسيمها إلى ستة فترات شهرية تبدأ من تاريخ أول استخدام للقرض ويقوم المقرض بعمل كشوف عن الفائدة المستحقة عن كل فترة ستة شهور حسب الأسس الآتية :

تحتسب الفوائد على مبالغ التسهيل المستخدمة عن كل فترة ستة شهور مفصلة حسب تواريخ القيم المدفوعة التى تمت خلال مدة الستة شهور .

وسيتم قفل الحساب فى نهاية هذه الفترة ويرسل الكشف إلى المقترض مباشرة وترسل صورة منه إلى الضامن .

والكشف الأخير فى آخر الأمر يمكن أن يكون عن مدة أقل من ستة شهور وتحدد بتاريخ المدة التمهيدية وسيقوم المقترض بدفع الفائدة عند استلامه كل كشف .

٢ — فترة السداد :

الفائدة المستحقة عن فترة السداد ستكون مدمجة فى زمرة واحدة وتقسم إلى مجموعتين مسلسلتين من الكمبيالات المجموعة الأولى مؤشر عليها بـ 1-A1 إلى 1-A14 لأمر بنك كريدى ليونيه .

والمجموعة الثانية مؤشر عليها 1-B1 إلى 1-B20 لأمر البنك الفرنسى للتجارة الخارجية هذه الكمبيالات ستكون بدون مبالغ أو تواريخ استحقاق وتدون هذه الكمبيالات بمعرفة المقترض وتحول إلى البنك الفرنسى للتجارة الخارجية طلبها وتحويلها إلى المقرضين بنفس طريقة كمبيالات القرض وحسب المبالغ وتواريخ الاستحقاق لهذه الأخيرة .

(ج) الشروط العامة لكافة الكمبيالات :

١ — جميع كمبيالات التمويل وفوائده تحدد بالفرنك الفرنسى وتكون قابلة للدفع فى البنك الذى تحررت الكمبيالات لأمره وتحرر الكمبيالات حسب النموذج جدول (٢) الموضح فيما بعد ويوضع عليها عبارة (لسداد التمويل) الموقع فى .

٢ — جميع الكمبيالات للأصل وفوائده تكون لها جميع الصفات المميزة التى يمنحها لها القانون الفرنسى ، وتشمل جميع الشروط الشكلية والموضوعية المطلوبة طبقا لهذا القانون ، وكل من كاتبها والضامن تبعا لذلك يقبلون جميع الالتزامات الناتجة عن تطبيق القانون الفرنسى .

المقرضون وحاملى الكمبيالات معافون صراحة من الحاجة إلى عمل بروتستو للكمبيالات .

مادة ٥ — عدم جواز الدفوع والدعاوى ضد المقرضين :

حيث إن المقرضين ليسو طرفا فى العقد الموقع مع المورد فالمقترض لا يتنصل من مسئوليته وفقا لشروط هذا الاتفاق بالقيام عن طريق المقرضين بالمطالبة أو الدفاع من أية نوع مهما كان التى يكون مصدرها العقد المذكور وبخاصة المتعلقة بتنفيذه أو من أية علاقة أخرى مع المورد .

مادة ٦ — أقساط تأمين لقرض :

يتعهد المقترض بالسداد للمقرضين الأقساط المستحقة للشركة الفرنسية لتأمين التجارة الخارجية (كوفاس) وفقا للسياسة التى اتخذت والمتعلقة بهذا الاتفاق .

وهذه الأقساط تستحق إلى (كوفاس) مسبقا قبل كل سحب بموجب هذا القرض وتسدد إلى المقرضين مع دفع الفوائد الإضافية التى تحتسب بمعدل ٠٫٥٠ ٪ سنويا وهذه الزيادة تدخل ضمن معدل الفائدة ٨٪ المذكورة سابقا بالبند (٤) .

المقترض هو الوحيد الذى سيفرج عن التزامه بسداد الأقساط بعد دفع جميع دفعات الفوائد المترتبة على السداد .

وبناء على ذلك يتعهد المقترض فى حالة الدفع مسبقا طبقا للبند (١٠) الموضح فيما بعد أو فى حالة تعجيل سداد القرض طبقا للبند (١٢) الموضح فيما بعد أن يدفع للمقرضين عند استلامه للكشف الصادر منهم مبالغ الأقساط المتضمنة معدل الفائدة الذى لم يسدد بعد .

مادة ٧ — عمولة الارتباط وعمولة الإدارة :

١ — يقوم المقترض بدفع عمولة الارتباط للمقرضين والتى تحتسب بمعدل ٠٫٠٠٣ ٪ (ثلاثة فى الألف) سنويا عند بداية كل فترة نصف سنوية وبحد أقصى المبلغ المدرج بالبند A1 من هذا الاتفاق مطروحا منه ما يتم صرفه بالفعل .

كل فترة تقل عن ٦ شهور سوف تحتسب كفترة نصف سنوية وأول فترة يتم احتساب هذه المصاريف عليها سوف تبدأ من تاريخ توقيع هذا الاتفاق باستثناء المصاريف المتعلقة بهذه الفترة والتى تدفع بعد ٣٠ يوما من بدء سريان الاتفاق والمصاريف الأخرى تدفع عند بداية كل فترة .

٢ — يقوم المقترض بدفع عمولة الإدارة بواقع ٠٫٠٠٣ ٪ (ثلاثة فى الألف) مقطوعة للمقرضين وتحتسب بحد أقصى المبلغ المذكور بالبند A1 من هذا الاتفاق وسوف تدفع خلال ٦٠ يوما من بدء سريان هذا الاتفاق .

٣ ـ العمولتين المذكورتين بعاليه سوف تدفع بدون أية أتعاب أو خصومات إلى البنك الفرنسى للتجارة الخارجية مقابل تقديم الكشوف الصادرة من البنك الفرنسى للتجارة الخارجية .

مادة ٨ ـ الضرائب والرسوم والمصاريف المتعلقة بها :

جميع الضرائب والرسوم والدمغات والمصاريف الحكومية من أية نوع والتى تطبق بحكم القانون فى فرنسا فى الحاضر أو فى المستقبل وتتبع توقيع أو تنفيذ هذا الاتفاق سيقوم بدفعها المقرضون .

جميع الضرائب والرسوم والدمغات والمصاريف الحكومية من أية نوع والتى تطبق بحكم القانون فى مصر فى الحاضر أو فى المستقبل وتتبع توقيع أو تنفيذ هذا الاتفاق سيقوم بدفعها المقترض .

وتبعا لذلك فإن سداد القرض وفوائده المدمجة أو غير المدمجة فى الكمبيالات وبالمثل أقساط تأمين القرض والمصاريف وفوائد تأخير الدفع والتكاليف والمصاريف المتعلقة بها والتى تستحق بموجب هذا الاتفاق سوف تحرر بدون أية مبالغ مخصومة أو متحفظ عليها .

ولهذا فإن المقترض يوافق صراحة على أنه لأية سبب فى عدم قيامة بدفع المبالغ المذكورة بعاليه ـ يقوم بالدفع فورا للمقرضين ما يساوى المبالغ التى خصمت أو المحتجزة .

وفى حالة عدم وفاء المقترض بهذا الالتزام فإن المقرضين وطبقا للبند (١٢) الموضح فيما بعد يضعون حدا لإنهاء السحب ويطالبون بسداد الجزء السابق سحبه من التسهيل .

جميع المصاريف والضرائب والأتعاب من أية نوع المتعلقة بهذا الاتفاق أو أية عملية مالية تدخل فى نطاقه يقوم بدفعها المقترض وهى المصاريف والأتعاب للاستشارات القانونية أو المحاماه والتكاليف الناشئة من الاستشارات أو التنفيذ الناتجة من إخفاق المقترض .

مادة ٩ ـ الإقرارات والتعهدات :

يقر المقترض أنه يخضع للقوانين والنظم المعمول بها فى الوقت الحاضر فى بلده وأنه يتعهد بوجب هذه القوانين والنظم والتى تدخل حيز التنفيذ بعد ذلك وذلك فى بقاء سريان الاتفاق والتى يمكن أن يكون لها تأثير مباشر أو غير مباشر فى تنفيذ هذا الاتفاق . يقر المقترض لنفس الغرض أنه لاتوجد سلطة غير سلطة الاختصاص فى جمهورية مصر العربية بشأن أحكام التبادل تمكن المقترض أو الضامن من تدبير وتحويل الفرنكات الفرنسية اللازمة لتغطية سداد الالتزامات فى ميعاد استحقاقها .

يوافق المقترض على أن يحفظ البضائع التى تشكل موضوع العقد فى العمل المناسب والعمل على بقائها ويحفظها طبقا للوسائل العملية العادية طول مدة سريان هذا الاتفاق ، ويتعهد المقترض بالإخطار الفورى للمقرضين عند تاريخ موافقة السلطات المصرية على هذا الاتفاق .

وبالإشارة إلى الإيضاحات السابقة يوافق المقترض على الا يعدل العقد بطريقة مباشرة أو غير مباشرة إلا باسباب وقواعد يوافق عليها المقرضون لأن هذا التعديل قد يجعل التزامهم مستحيلا أو قد يغير شكل وموضوع التزامهم ولهذا فإن المقترض يقدم جميع مقترحاته للتعديل للمقرضين وسوف يوضحون عما إذا كان التعديل المقترح يسمح ببقاء القرض من عدمه .

مادة ١٠ ـ السداد المقدم :

للمقترض السداد المقدم لكل أو جزء من ديونه هذا السداد المقدم (باستثناء موافقة المقرضين) يمكن أن يغطى كل مبالغ الدفعات للقرض وتكون المبالغ المسددة طبقا للفقرة ب(٢) من البند (١٧) الموضح فيما بعد والتى تنص على أنه لا سداد بأثر رجعى وفى حالة السداد بأثر رجعى فإنه لا يتقاضى عليه فوائد طبقا للبند(١٧)

للمقترض استخدام هذه التسهيلات لسداد القرض مقدما مقابل إخطار قبلها بثلاثة شهور يقدم للمقرضين ، يدفع المقترض ـ للمقرضين تعويض يحدد بـ ٥ر٠٪ للمبالغ السابق سدادها وهذا التعويض لا يخضع للمبالغ المسلمة بواسطة المقرضين طبقا للبند ١٢ (توقف القرض) وطبقا للبند ١٦ (التنازل) .

والشروط المادية للسداد مقدما وعلى الأخص المتعلقة بالكمبيالات سوف تتقرر فى الوقت المناسب بالاتفاق مع المقترض والمقرضين .

مادة ١١ — فوائد تأخير السداد :

دون الإخلال بالشروط الموضحة فيما بعد بالبند ١٢ والخاصة بتوقف التسهيل ودون الحاجة إلى مادة مستحدثه تشكل بأية طريقة إلغاءشروط الدفع، جميع المبالغ المستحقة على المقترض بموجب هذا الاتفاق سوف تتحمل مباشرة فوائد من تاريخ استحقاقها حتى تاريخ السداد الفعلى وذلك بسعر الفائدة السارى من يوم إلى آخر فى السوق النقدى للبنوك الداخلية للأوراق التجارية الصادرة بتعهدات خاصة بالإضافة إلى ١ ٪ سنويا وهذا السعر لايقل بأى حال من الأحوال عن السعر المدرج بالبند (٤) والموضح بعاليه وهو ٨ ٪ سنويا .

الفوائد سوف تتحمل فوائد بدورها حسب السعر الموضح بالبند ٤ فى ميعاد استحقاقها عن سنة كاملة .

مادة ١٢ — توقف التسهيل وسداد الدفعات المقدمة :

١ — لايطلب استخدام هذا التسهيل من المقرضين وجميع المبالغ المستحقة للقرض بموجب هذا الاتفاق تصبح قابلة للدفع فورا عند رغبة المقرضين فى أى من الحالات الآتية :
تقصير المقترض فى أى من تعهداته بالسداد بموجب هذا الاتفاق .

تقصير المقترض فى تنفيذ أى التزامات مالية أخرى .

عدم صحة أية إقرارات تتعلق بهذا الاتفاق أو تتصل بجوهره قد تؤدى إلى تغييرات جوهرية فى علاقة المقرضين تجاه الموقف الفعلى للمقترض .

قيام حكومة جمهورية مصر العربية بتأجيل سداد الديون الخارجية أو حكومة البلد الثالث الذى من خلاله يتم السداد .

أى عمل أو قرار لحكومة جمهورية مصر العربية يعرقل أو يتسبب فيما بعد فى عرقلة تنفيذ هذا الاتفاق .

التوقف الكلى أو الجزئى أو الإلغاء أو فسخ التعاقد لاية أسباب إلا إذا كان هذا التوقف أو الإلغاء أو التعديل الخاص بالعقد وتقرر الاتفاق وديا بين الأطراف وبموافقة السلطات الفرنسية فسوف تستمر الاتفاقية بعد ذلك بلا توقف أو إلغاء أو تعديل طبقا للشروط التى تحددها السلطات الفرنسية .

عدم صلاحية الضمان المقدم من المقترض لاية سبب طبقا للمادة (١٥) الموضحة فيما بعد أو تقديم بديل بنفس الصيغة للقبول من المقرضين .

توقف سداد ديون الضامن أو المقترض أو أية وقائع مشابهه .

تحويل الصيغة أو الأعتراض الجماعى من الضامن أو المقترض .

٢ — فى حالة ظهور أحد هذه الحالات يحق للمقرضين المطالبة بإعادة السداد فورا لجميع المبالغ المستحقة بعد ٣٠ يوما من تاريخ وصول الخطاب المسجل للمقترض على عنوانه الموضح فيما بعد دون أية إجراءات أو قرارات قضائية .

٣ — وعلى ذلك فإن التوقف الكلى أو الجزئى ، الإلغاء أو فسخ التعاقد فإنه لا تتم المطالبة بسحب آخر من المقرضين إلا بموافقة السلطات الفرنسية .

وأية ملاحق لهذه الاتفاقية يمكن توقيعها بين المقترض والمقرضين لابد أن تنص على الشروط الجديدة للقرض .

وفى حالة عدم سريان هذا الملحق بعد ثلاثة شهور من توقف القرض أو الإلغاء أو إعادة تاريخ التعاقد يصبح كأن لم يكن ويجب على المقترض سداد التسهيل فورا .

٤ — أى تراخى أو تقصير فى ممارسة المقرضين لحقوقهم الموضحة عاليه لا يعتبره المقترض إلغاء لها أو موافقة من المقرضين لعدم قيامه بتقديمها .

٥ — فى حالة تقصير المقترض فى دفع أية التزامات يحق للمقرضين إلغاء المنفعة الخاصة بتعجيل السداد المقدم إلا عند تبرير التقصير فى السداد فى خلال شهر من تاريخ الاستحقاق .

مادة ١٣ — تعليمات تعطى من المقترض إلى المقرضين :

يتعهد المقترض بالآتى :

١ — أن يخطر المقرضون بالتاريخ الفعلى من بدء سريان العقد بمجرد حدوث ذلك .

٢ — أن يحول فورا للمقرضين المستندات المؤيدة التى تحدد بداية سداد القرض وهى من تاريخ الاستلام الابتدائى للمرحلة الأولى من مترو القاهرة .

٣ — أن يخطر المقرضون فى خلال شهر بتقديم المستندات التى تؤيد توقف الضامن أو المقترض عن سداد ديونه وأى موقف قضائى آخر له ذات التأثير .

مادة ١٤ — عملة السداد — ومحله :

جميع المبالغ التى تستحق على المقترض بموجب هذا الاتفاق تدفع بالفرنك الفرنسى لبنك كريدى ليونيه والبنك الفرنسى للتجارة الخارجية وفى الجهة التى يختارونها والموضحة فيما بعد .

مادة ١٥ — الضمان :

جميع التزامات المقترض بالدفع بموجب هذه الاتفاقية غير قابلة للإلغاء ومضمونه بشروط بمعرفة الضامن وطبقا للشروط الموضحة بجدول (٤) الموضح فيما بعد .

مادة ١٦ — التنازل :

كضمان لتنفيذ الإلتزامات التى تنشأ بموجب هذا الاتفاق يتنازل المقترض للمقرضين الذين يقبلون هذا التنازل عن جميع المبالغ التى تستحق للمورد أو للضامن بموجب العقد أو أية حقوق قضائية متعلقة بالعقد .

يوافق المقترض وبدون هذا التنازل لعدم منع المقرضين من اتخاذ إجراء مباشر ضد المقترض والمشتركين فى الديون معه والذين يقومون بالدفع للمقرضين المبالغ التى خصصت طبقا للبند (١٧ أ) ، (ب أ) و الموضحة فيما بعد .

يقوم المقترض باتخاذ الإجراءات اللازمة لتأكيد ذلك قبل استخدام هذا التسهيل ويؤكد المورد والمدينون له كتابة للمقرضين أنهم على علم بذلك و يوافقون على التنازل .

ولهذا الغرض يملأ المقترض نموذج الخطاب الموضح بالجدول رقم (٥) الذى سيرسل إلى المورد مرفقا بنموذج الخطاب الموضح بالجدول رقم (٦) الذى سوف يرسله المورد للمقرضين .

١ — شرط التنازل فى هذا البند يفهم على أنه (تفويض) كما تحدد فى المادة ١٢٧٥ من القانون المدنى الفرنسى .

مادة ١٧ — تخصيص المبالغ التى ترد من المقرضين :

(ا) جميع المبالغ التى ترد من المقرضين بموجب هذا الاتفاق تخاضعة للسداد فيما بعد فى ميعاد استحقاقها مالم يتقرر شىء آخر بمعرفة المقرضين .

(ب) إذا لم يتم السداد فيما بعد كما ورد بعاليه يصير الآتى :

١ — المبالغ الموردة بموجب البند (١٦) الموضح سابقا (التنازل) سوف تحول إلى المقترض إلا فى حالة التقصير كالموضح بالبند (١٢) والمقدم التماس بشأنه وفى هذه الحالة يطبق السداد المقدم للقرض طبقا لنصوص الفقرة (ب ٢) الموضحة فيما بعد .

٢ — المبالغ الموردة بموجب البند ١٠ (السداد مقدما) سوف تتأثر بالمبالغ المتبقية والمستحقة بموجب هذا الاتفاق عند الطلب العكسى للفائدة ، المستحقة والتى سيعاد احتسابها تبعا لذلك .

مادة ١٨ — القانون المطبق :

هذه الاتفاقية وجميع المستندات والاتفاقيات المتعلقة بها ستحكم بالقانون الفرنسى .

مادة ١٩ — التحكيم :

كل نزاع ينشأ بخصوص شروط هذه الاتفاقية أو تنفيذها سيتم الفصل فيه وفقا للقواعد واللوائح المعمول بها للتحكيم فى الغرفة التجارية الدولية وذلك عن طريق ثلاث قضاه يعينون بمقتضى هذه القواعد وسوف يكون قرارهم مستمدا من القانون الفرنسى ويكون مقر التحكيم باريس .

والأطراف يتنازلون بحقهم بالقدر المشروع فى أن يعترضوا أو يوافقوا على هذا القرار .

مادة ٢٠ — اللغة :

لغة هذه الاتفاقية هى اللغة الفرنسية وخطاب الضمان الموصح بالمادة (١٥) بعاليه وجميع الملحقات التابعة لقتح القرض ستكون باللغة الإنجليزية .

وفى حالة الترجمة إلى لغة أخرى فإن الترجمة الفرنسية هى التى يعتد بها .

مادة ٢١ — الجداول :

الجداول الآتية ستكون جزءا متكاملا من الاتفاقية :

جدول ١ : المدفوعات التى ستتم من التسهيل — المستندات التى يجب تقديمها من المورد إلى المقرضين .

جدول ٢ : نموذج الكمبيالات .

جدول ٣ : نموذج لخطاب التفويضات عن الفائدة المشتركة .

جدول ٤ : نموذج خطاب الضمان .

جدول ٥ : نموذج الخطاب الذى يرسل من المقترض إلى المورد .

جدول ٦ : نموذج الخطاب الذى يرسل من المورد للمقرضين .

مادة ٢٢ — المحل المختار :

بغرض تنفيذ الاتفاقية يختار الاطراف محل إقامتهم كالتالى :

المقترض ومقره :

الهيئة القومية لسكك حديد مصر .

الجهاز التنفيذى لمترو أنفاق القاهرة الكبرى .

٥٦ شارع الرياض — مدينة المهندسين .

القاهرة — جمهورية مصر العربية .

المقرضون ومقرهم :

كريدى ليونيه .

١٩ بولفارد دى ايتاليز — ٧٥٠٠٢ — باريس — فرنسا .

اتحاد البنوك العربية والفرنسية .

١٩٠ مقاطعة شارلزدى جاللى ٩٢٥٢٣ نيولى سور ساين .

سيدكس — فرنسا .

بنك الاتحاد الأوروبى .

٤ شارع جاليون ٧٥٠٠٢ باريس — فرنسا .

البنك الفرنسى للتجارة الخارجية .

٢١ بولفارد هاوسمان ٧٥٠٠٩ — باريس — فرنسا .

مادة ٢٣ — بدء سريان الاتفاقية :

يبدأ سريان هذه الاتفاقية من تاريخ توقيعها باستثناء ما يبدأ سريانه من تاريخ اعتماده من السلطات المصرية بعد ٤ شهور من تاريخ التوقيع .

وقع فى	١٩
من	أصول

الهيئة القومية لسكك حديد مصر

اتحاد البنوك العربية والفرنسية	بنك الاتحاد الأوروبى
بنك كريدى ليونيه	البنك الفرنسى للتجارة الخارجية

جدول (١)

المستندات التى يتم إرسالها للمقرضين من المورد وشروط الدفع

حسب الشروط الموضحة فى المادة(٣)بشأن التعليمات غير القابلة للإلغاء بهذه المادة وبشروط تطبيق جميع الشروط الواردة فى المادة(٢)من الاتفاقية فإن المقرضين سوف يدفعون للمورد ٨٠ ٪ من قيمة معادلة تغيير الأسعار بعد قيام المقترض بدفع ٢٠ ٪ قبل استخدام القرض وسداد قيمة ٨٠ ٪ الباقية عن طريق تسهيلات مشترين .

تتم المدفوعات مقابل تقديم الفواتير المعتمدة .

المقترض سوف يرسل بدون تأخير للمقترضين نماذج توقيعات ممثليه المخولة لهم اعتماد هذه الفواتير .

جدول (٢)

رقم :

فى ١٩ بضاعة بمبلغ فرنك فرنسى .

(المبلغ بالأرقام) .

إنه فى ١٩ .

(يكتب تاريخ الاستحقاق) .

نتعهد بأن ندفع بموجب هذه الكمبيالة بدون معارضه لأمر بنك كريدى ليونيه

(أو البنك الفرنسى للتجارة الخارجية) .

مبلغ فرنك فرنسى .

(يفقط المبلغ) .

وذلك اسداد التسهيل الموقع فى

محرر بمعرفة :

الهيئة القومية لسكك حديد مصر .

الجهاز التنفيذى لمترو أنفاق القاهرة الكبرى .

٥٦ شارع الرياض — مدينة المهندسين .

القاهرة — جمهورية مصر العربية .

مكان الدفع

كريدى ليونيه

١٩ مبنى دى إيتاليز

٧٥٠٠٢ باريس — فرنسا

البنك الفرنسى للتجارة الخارجية

٢١ — مبنى هاوسمان .

٧٥٠٠٩ باريس — فرنسا

ختم وتوقيع المقترض

جدول (٣)

نموذج الخطاب الخاص بالتفويضات للفوائد المتصله الذى سوف يرسله المقترض إلى البنك الفرنسى للتجارة الخارجية

السادة :

إيماء إلى اتفاق التسهيل الموقع فى / / ١٩ مع بنك كريدى ليونيه ومسكم والمشار إليهم فى هذا الاتفاق (بالمقرضين) بخصوص تمويل العقد والمشار إليه فى هذا الاتفاق (بالعقد) الموقع فى ٢٥ يونيه ١٩٨١ مع شركة انترانفرا والمشار إليها فى هذا الاتفاق (بالمورد) وذلك لأعمال تنفيذ المرحلة الأولى من الخط الاقليمى الأول لمترو أنفاق القاهرة .

وطبقا للبند الرابع من اتفاقية القرض نرسل لكم رفق هذا :

مجموعة واحدة من ٢٠ كمبيالة مؤشر عليها P 1 إلى P 14 لأمر بنك كريدى ليونيه ومن P 15 إلى P 20 لأمر البنك الفرنسى للتجارة الخارجية .

مجموعة كمبيالات من رقمين بمسلسل منفصل لكل منهما من 1-A1 إلى 1-A14 لأمر بنك كريدى ليونيه ، 1-B1 إلى 1-B20 لأمر البنك الفرنسى للتجارة الخارجية .

هذه الكمبيالات قد تم تحريرها طبقا للجدول (٢) من هذه الاتفاقية ولا تحمل أية مبالغ أو تواريخ استحقاق .

ونحن نرجو أن يقوم بنككم بالنيابة عنا وباسمنا وطبقا للبند الرابع بالتفويضات الآتية :

١ ـ عندما يتم السحب الأخير من القرض وعندما تعرف بداية فترة السداد وفى الوقت الأخير المحدد لاستخدام القرض .

تقومون بتحديد تواريخ الاستحقاق على الكمبيالات طبقا للتاريخ الموضح على المستندات المؤيدة للاستلام الإبتدائى وإذا كان هذا التاريخ سابقا لتاريخ آخر موعد ، تكون الكمبيالة الأولى لسداد التسهيل والكمبيالة الأولى للفائدة تستحق بعد ٦ شهور من تاريخ آخر توريد .

وكل واحدة من الكمبيالات الباقية تستحق فى نهاية كل فترة ستة شهور متتالية وستقومون بدرج وإثبات تاريخ الاستلام الإبتدائى .

ستقومون بتدوين كل كمبيالة لسداد التسهيل جزء من ٢٠ من إجمالى المدفوعات التى قام بها المقرضون وسيخطركم المقرضون بإجمالى المبالغ التى قاموا بدفعها .

ستقومون بتدوين المبلغ على كل كمبيالة من كمبيالات الفائدة التى تستحق طبقا للبند الرابع من هذا الأتفاق حسب المبالغ الموضحة بكمبيالات سداد القرض .

ستقومون بإرسال الكمبيالات إلى المقرضين .

ستقومون بإخطار المقترض والضامن عن المبالغ المدفوعة وترسلون جدول السداد المطابق .

٢ — إذا أصبح التسهيل قابلا للسداد المقدم طبقا للبند (١٢) من اتفاقية القرض وقبل إرسال الكمبيالات للمقرضين حسب الشروط الموضحة فى الفقرة (١) بعاليه فإنكم ستقومون بإرسال هذه الكمبيالات للمقرضين عند أول طلب بعد إخطاركم بأن هذا البند أصبح مطبقا وقبل هذا التحويل ستقومون بتعديل المبالغ الموضحة لكل كمبيالة من كمبيالات سداد القرض لاستبدال كل مبلغ بالمبلغ المطابق لجزء (٢٠) من القيمة الإجمالية حسب إخطار المقرضون عما تم دفعه بمعرفتهم عندما يصبح القرض قابلا للسداد المقدم وستقومون بمجرد الاطلاع بتدوين تواريخ الاستحقاق .

وهذه التكليفات الحالية عن الفائدة المفصلة للأطراف وهى بالتبعة غير قابلة الإلغاء و يتم صياغتها طبقا للنموذج الوارد بجدول (٣) من اتفاق القرض والتى تكون جزءا مكملا من هذا الاتفاق ويمكن تعديلها إذا تمت موافقة المقرضون كتابة على ذلك .

ونرجو إخطارنا وكذا الضامن عندما تتم هذه التكليفات ونرفق لكم أسماء وظائف ونماذج التوقيع لممثلى الهيئة الذين قاموا بتوقيع الكمبيالات وهذا الخطاب والذين لهم حق اعتماد الفواتير الشهرية .

جميع الخلافات الناتجة عن هذا الخطاب وتنفيذه يتم معالجتها طبقا للمادة ١٨ ، ١٩ من هذا الاتفاق ..

ختم وتوقيع المقترض

جدول (٤)

مشروع خطاب الضمان الذى سوف يرسله الضامن إلى البنك الفرنسى للتجارة الخارجية كممثل لحساب المقرضين :

السادة :

إحالة إلى هذا الاتفاق فإن الهيئة القومية لسكك حديد مصر / الجهاز التنفيذى لمترو أنفاق القاهرة الكبرى والكائن مقرها المسجل فى ٥٦ شارع الرياض ـ مدينة المهندسين ـ القاهرة ـ جمهورية مصر العربية والمشار إليها بالمقترض قد وقعت مع بنك كريدى ليونيه الكائن مقره المسجل فى ١٩ بولفارد دى ايتاليز ٧٥٠٠٢ باريس (فرنسا) واتحاد البنوك العربية والفرنسية ومركزها الرئيسى ١٩٠ ـ مقاطعة كارلس دى جالى ٩٢٥٢٣ نيولى سورساين (فرنسا) بنك الاتحاد الأوروبى والكائن مركزه الرئيسى ٤ شارع جاليون ٧٥٠٠٢ باريس ـ فرنسا ، والبنك الفرنسى للتجارة الخارجية والكائن مركزه الرئيسى ٢١ بولفارد هاوسمان ٧٥٠٠٩ باريس ـ فرنسا والمشار إليهما فيما بعد بالمقرضين الذين قاموا بتدبير التسهيل بمبلغ ١٠٠ مليون فرنك فرنسى (مائة مليون فرنك فرنسى) للمقترض .

ونحن (والمشار إلينا فيما بعد بالضامن) نقر بأننا نضمن وعلى علم تام بهذه الاتفاقية ونقبل شروطها وكذلك شروط الخطاب المتضمن تعليمات الفائدة المرسل من المقترض للبنك الفرنسى للتجارة الخارجية تنفيذا لشروط تسليم الكمبيالات .

ونحن نضمن تسديد المقترض فى تواريخ الإستحقاق لكل المبالغ المطلوبة بموجب الاتفاقية لسداد القرض المذكور والفائدة ، وفائدة تأخير السداد وأقساط تأمين الائتمان ، المصاريف والتكاليف المتعلقة بالقرض .

بحيث يكون المبلغ الإجمالى لالتزامنا تحت الضمان لا يزيد عن ١٠٠ مليون فرنك فرنسى (مائة مليون فرنك فرنسى) للأقساط بالإضافة إلى الفائدة ، وفائدة تأخير الدفع وأقساط تأمين الائتمان والعمولة والتكاليف المتعلقة بالقرض .

ونحن نقر أن تعهدنا هذا بشأن خطاب الضمان منفصل تماما ومستقل عن تعهدات المقترض وأن لا توجد حصانة مبنية على العلاقة الناتجة عن هذا الاتفاق ويمكن أن تنشأ ضد المقرضين .

وعلى ذلك فإننا نوافق على سداد كل المبالغ عند طلب المقرضين فى حدود مبلغ ١٠٠ مليون فرنك فرنسى (مائة مليون فرنك فرنسى) قيمة الأصل مضافا إليه الفائدة، وفائدة تأخير الدفع وأقساط تأمين الائتمان والتكاليف الخاصة بالقرض .

وإذا كان هناك مبالغ مستحقة الدفع فورا على المقترض بدون قيد أو شرط للمقرضين طبقا للبند (١٢) من اتفاقية القرض وذلك فى حالة وقوع إحدى الحالات المذكورة فى هذه المادة فنحن ملتزمين بدفع هذه المبالغ فورا وبنفس الطريقة بمقتضى هذا الضمان .

ونحن سوف لانستبدل لأى سبب حقوق المقرضين لأى مدفوعات علينا القيام بها تحت هذا الضمان حتى يسترد المقرضون حقوقهم قبل المقترض فى الأصل والفوائد وفوائد تأخير الدفع وأقساط تأمين الائتمان والمصاريف والتكاليف المتعلقة بالقرض .

ونحن بذلك نخول المقرضين بدون أن يؤثر هذا التفويض بأية طريقة نحو التزامنا قبلهم بأن يمنحوا المقترض فى أى وقت قد يطلبه وأن يقبلوا أى حكم اختيارى أو أى حكم يتصف بحسن التقدير يمكن اقتراحه .

هذا الضمان سوف يحكم بالقانون الفرنسى، وكل نزاع ينشأ بشأن هذا الضمان أو بشأن تطبيقه سوف يتم تسويته تحت قواعد التوفيق والتحكيم للغرفة التجارية الدولية بواسطة ثلاثة محكمين يعينون طبقا لهذه القواعد وأنهم سوف يطبقون القانون الفرنسى وسوف يكون مقرا لتحكيم باريس .

وكل التكاليف الخاصة بهذا الضمان وتطبيقه سوف تدفع بمعرفتنا موقع فى

الآتى سوف يسبق التوقيع :

التاريخ :

الخاتم :

الإقرار الآتى بخط اليد للموقع :

(قرأوتم الموافقة نهائيا أن الضمان بشروطه الموضحة بمبلغ ١٠٠ مليون فرنك فرنسى (مائة مليون فرنك فرنسى) قيمة الأصل والفوائد وفائدة تأخير السداد وفائدة تأمين الائتمان والمصاريف والتكاليف المتعلقة بالقرض) .

(جدول ٥)

نموذج خطاب يرسل من المقترض للمورد

السادة :

إحالة إلى العقد الموقع معكم فى ٢٥ يونيه ١٩٨١ لتنفيذ المرحلة الأولى من الخط الاقليمى الأول لمترو أنفاق القاهرة الكبرى نرجو العلم بانه إذا أصبحت شركتكم أو شركاؤكم فى الدين مدينين لنا حسب شروط هذا العقد أو أى حكم قضائى يصدر كنتيجة لمنازعة خاصة بهذا العقد .

فإننا قد وقعنا الاتفاق (اتفاق قرض) مع كريدى ليونيه واتحاد البنوك العربية والفرنسية، بنك الاتحاد الأوروبى والبنك الفرنسى للتجارة الخارجية، طبقا لهذا الاتفاق فقد تنازلنا للبنك الفرنسى للتجارة الخارجية والبنوك الممثلة له عن أية مطالبة أو مطالبات من شركتكم أو من شركائكم فى الدين .

وإننا بذلك نعطى لكم تعليمات نتيجة هذا التنازل أن تدفعوا للبنك الفرنسى للتجارة الخارجية جميع المبالغ التى قد تكونون مدينين لنا بها وأن تجعلوا شركاؤكم فى الدين يدفعوا للبنك الفرنسى للتجارة الخارجية جميع المبالغ التى يكونون مدينين لنا بها كذلك ونتيجة لذلك ، نرجو أن توصلوا للبنك الفرنسى للتجارة الخارجية خطاب طبقا للنموذج المرفق .

وتفضلوا بقبول فائق الإحترام ،

التوقيع والختم

جدول (٦)

نموذج خطاب يرسل من المورد للمقرضين

الموضوع : العقد الموقع فى ١٩٨١/٦/٢٥

السادة :

بنككم قد منح الهيئة القومية لسكك حديد مصر / الجهاز التنفيذى لمترو أنفاق القاهرة الكبرى تسهيلا (يسمى بالتسهيل) وطبقا لشروط العقد الموقع فى ٢٥ يونيه ١٩٨١ مع الهيئة القومية لسكك حديد مصر / الجهاز التنفيذى لمترو أنفاق القاهرة الكبرى ـ بالقاهرة لتنفيذ المرحلة الأولى من الخط الإقليمى الأول للمترو أو بسبب أى حكم يصدر نتيجة مقاضاة خاصة بالعقد فإن شركتنا وشركاءنا فى الدين قد نصبح مدينين للهيئة القومية لسكك حديد مصر / الجهاز التنفيذى لمترو أنفاق القاهرة الكبرى ـ القاهرة .

وطبقا لبنود هذه الاتفاقية فإن الهيئة القومية لسكك حديد مصر / الجهاز التنفيذى لمترو الأنفاق ـ القاهرة .

قد تنازلت لبنككم فى كل المطالبات التى تخص شركتنا وشركائنا هذا التنازل يغطى كل المبالغ التى تكون شركتنا أو شركائنا مدينين للهيئة القومية لسكك حديد مصر / الجهاز التنفيذى لمترو أنفاق القاهرة الكبرى ـ القاهرة للأسباب السابق ذكرها فى حدود المبالغ المستحقة للبنوك طبقا للاتفاقية المذكورة .

وإن الهيئة القومية لسكك حديد مصر / الجهاز التنفيذى لمترو أنفاق القاهرة الكبرى ـ القاهرة قد أعطتنا تعليمات لندفع لكم للحساب العام للبنوك كل المبالغ التى نكون مدينين بها وكذلك الأمر بالنسبة لشركائنا فى الدين .

ونحن نأخذ فى الاعتبار التفويض الصادر من الهيئة القومية لسكك حديد مصر / الجهاز التنفيذى لمترو أنفاق القاهرة الكبرى ـ القاهرة وأيضا نأخذ فى الاعتبار التعليمات التى أعطيت لنا من الهيئة والجهاز فى هذا الخصوص ونحن هنا نعلن ونقر بأنه لا يوجد ما يجعلنا غير قادرين على تنفيذ مثل هذا التفويض .

وعلى كل حال ، فإن هذا التفويض سوف يطبق فقط على المبالغ التى لا تغطيها مستحقاتنا لدى الهيئة القومية لسكك حديد مصر / الجهاز التنفيذى لمترو أنفاق القاهرة الكبرى — القاهرة فى الوقت الذى نكون مدينين لها .

ونتيجة لذلك فإننا هنا نتعهد تجاهكم والبنوك التى تمثلونها فى حدود المبلغ عاليه بنفس القدر والأثر كما لو كنتم المستفيد الأصلى لمثل هذه التزامات ونقوم بسداد أى أو كل مستحقاتها لبنككم .

ومن المفهوم أن هذا التفويض يكون طبقا لشروط المادة ١٢٧٥ من القانون المدنى الفرنسى وأنه لا توجد ملاحظات لمثل هذا التوكيل خاصة بنا .

و تفضلوا بقبول فائق الإحترام ،

الختم والتوقيع